

كوتاماري عزالق
داد کای بالائی فیئتحادی



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٢٩/التحكيمية/٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٥ برئاسة القاضي السيد
مدحت المصمود وعضوية كل من السادة القضاة طارق محمد الملسي وجعفر ناصر حسين
والكرم طه محمد والكرم أحمد بيان ومحمد صائب القشيبندي وعبود صلاح التميمي
وميثاقيل شمشون فاس كوركيس وحسين أبو آنتن المسألونين بالقضاء بأسم الشعب
وأصدرت قرارها الآتي :

المعيز- المدعى عليه -/ وزير الداخلية/ إضافة لوظيفته - وكيله فرانسيس الطسوفاني
لطاقم محمد داود .

المعيز عليه - المدعى -/ السيد نوري هادي - وكيله المحامي محمد جاسم الجبوري .

الإجراءات

ادعى وكيل المدعى (المعيز عليه) أمام محكمة القضاء الإداري أن موكله كان منتدباً لدى
الجيش العراقي المنحل بعد ٢٠٠٣/٤/٩ تم تعيينه في شرطة محافظة بابل بموجب الأمر
الإداري الصادر من محافظة بابل المرقم (١٣٢٠) في ٢٠٠٣/٦/١٥ ثم صدر الأمر
الإداري المرقم (١٥١٧) في ٢٠٠٦/٢/١ بتثيبه على ملك وزارة الداخلية/ المديرية العامة
لشرطة محافظة بابل وقد أعلنت القسرة المحصورة سن (٢٠٠٣/١/١٤) ونفعية
(٢٠٠٦/٢/١) لولاية سلطان وعشرة اشهر وأربعة عشر يوماً وأصدرت على انسابها من
تاريخ التثبيت ، وان ذلك امر نيواني بالرقم (١١٦) لسنة ٢٠٠٩ يؤخذ على انستاب
الخدمة من تاريخ التعيين . تتكلم المدعى لدى المدعى عليه/ إضافة لوظيفته بتاريخ
٢٠١١/١٠/٩ وقد رد التكلم بموجب كتاب وزارة الداخلية/وكالة الوزارة لشؤون
الشرطة/ المديرية العامة لشرطة محافظة بابل/معتولية الشؤون الإدارية والمالية/مديرية
الامارة المرقم (٩١٥٥٥/٧/١) في ٢٠١١/١٠/٢٢ . أتم المدعى دعواه بواسطة وكيله
بتاريخ ٢٠١١/١٠/٢٣ طلباً الحكم بالاعتصاب خدمته من تاريخ ٢٠٠٣/٤/١٥ ونفعية
٢٠٠٦/٢/١ وحسب الأمر الإداري بالمباشرة المرقم (١٣٢٠) في ٢٠٠٣/٦/١٥ ونفعية
امر التثبيت المرقم (١٥١٧) في ٢٠٠٦/٢/١ لا يفرض الخدمة والترقية والتقاعد . ونتيجة



كوتلری خیرلی
داد کای بالایی هیئتحدایی

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

التعد: ١٣٦/الاتحادية/تيميز/٢٠١٢

المرافعة العنصرية العنصرية قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٥/١٢/٢٠١٢ العنصر
بإلزام المدعي عليه /إضافة لوظيفته باحساب مدة خدمة المدعي لفترة من
(٢٠٠٣/٤/١٥) ولغاية (٢٠٠٦/٢/١) لأغراض تقاعدية . طعن وبكسر
المدعي عليه /إضافة لوظيفته بالتمسك أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته
التمييزية المؤرخة ٢٠١٢/٥/١٥ طالباً تقضه الأخطاء المبينة فيها .

القرار:

أدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقسم
ضمن مدة القانونية قرر قبوله شكلاً ، وعلى عكس النظر على القرار التمييزي وجد أنه
صحيح وموافق للقانون لما أسند إليه من أسباب ذلك ان المدعي (التمييز عليه) يطعن
بامتناع المدعي عليه من احساب خدمته من ٢٠٠٣/٤/١٥ ولغاية ٢٠٠٦/٢/١ لأغراض
التقاعد والترقية والتقاعد وقد تقدم المدعي من ذلك بتاريخ ٢٠١١/١٠/٩ ورخص عليه
بكتاب التمييز العامة لشرطة محافظة بابل المرقم (٩١٥٥٨) في ٢٢/١٠/٢٠١١ .
لاحظت هذه المحكمة من خلال تدقيق اضطرارة الدعوى بأن
المدعي (التمييز عليه (محمد نوري هادي) كان قد أعيد تعيينه على مائة مديرية شرطة
محافظة بابل بموجب الأمر الإداري المرقم (١٣٢٠) في ٢٠٠٣/٦/١٥ الصادر من محافظة
بابل /المكتب واعتباراً من ٢٠٠٣/٤/١٥ . ثم أصدرت وزارة الداخلية بوزارة
للشؤون الإدارية بمديرية إدارة الضباط الأمر الإداري المرقم (١٥١٧) في ٢٠٠٦/٢/١
بتثبيت إعادة مجموعة من الضباط واستناداً للأمر المذكور أصدرت قيادة شرطة بابل الأمر
الإداري المرقم (١٦١٤) في ٢٠٠٦/٢/٨ بتثبيت عدد من الضباط ومنهم المدعي المذكور
ثم أصدر مكتب القائد العام للقوات المسلحة الأمر البيروني المرقم (١٤٦) لسنة ٢٠٠٩
بتثبيت تعيين عدد من الضباط على مائة وزارة الداخلية اعتباراً من تسريح تعيينهم
ومباشرتهم العمل ضمن تشكيلات وزارة الداخلية وقد أيد المكتب المذكور شمول المدعي
أعلاه بالأمر المتوخى عنه أيضاً وذلك بموجب كتابه المرقم (١/١٦) في ٢٠١٢/١/٢ .
وحيث ان القاسم العنصر للقنوات المستلحة قد أصدر الأمر البيروني المرقم



كوت ماري عيراق
داد كافي بالائي نيكيكادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٢٦/تعدية/تمييز/٢٠١٢

(١١٦) لسنة ٢٠٠٩ المتضمن تثبيت إعادة المدعي ومن تاريخ تعييله ومباشرته العمل ضمن تشكيلات وزارة الدفاعية وهو بتاريخ ٢٠٠٣/١/١٥ عليه فلا يوجد سند قانوني لاستنتاج المدعي عليه (التمييز) إضافة لثبوتته من احتساب لمدة التعاقب بها للأفراض المشار إليها في عريضة الدعوى وحيث ان محكمة القضاء الإداري سارت في قرارها المطعون فيه بهذا الاتجاه وأقرت الحكم بإلزام المدعي عليه بتعويض غرامة المدعي للفترة من ٢٠٠٣/١/١٥ ولغاية ٢٠٠٦/٢/١ للأفراض الملوذ عليها القأ فيكون قرارها وللأسباب التي اضمحها صحيحاً وموافقاً للقانون قرر تصديقه ورد الطعن التمييزي وتحميل التمييز رسم التمييز وصدر القرار استناداً لأحكام المادة (٩٤) من الدستور والمادة (٤) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥ وبالاتفاق في ٢٠١٢/١٠/١٠.

الرئيس
مهدت المحمود

العضو
فاروق محمد السايدي

العضو
جعفر كاسر حسين

العضو
أكرم م. الهادي

العضو
أكرم محمد هاديان

العضو
محمد صاب التليبي

العضو
هود صالح التميمي

العضو
ميثقال هشام قريسي

العضو
حسين أبو الخليل

٣ - ٢٠١٢